

إدارة بايدن تراجع اتفاقيات أسلحة هجومية مع السعودية



التغيير

بعد وقف صفقات أسلحة هجومية بنصف مليار دولار مع المملكة بسبب القلق من سقوط قتلى في اليمن، قد تغير إدارة الرئيس جو بايدن السياسة الأمريكية.

ليس فقط إلغاء الاتفاقيات السابقة التي تثير مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، لكن لتقيد المبيعات العسكرية المستقبلية لتكون محصورة على الأسلحة "الدافعية".

وقالت أربعة مصادر مطلعة لوكالة "رويترز" إن المسؤولين يفكرون في تقييم مجموعة المعدات العسكرية والتدريب المضمنة في المبيعات لآل سعود؛ لتحديد ما يمكن اعتباره "دافعيا".

وذكر متحدث باسم وزارة الخارجية: "ينصب تركيزنا على إنتهاء الصراع في اليمن، حتى ونحن نضمن للمملكة كل ما تحتاجه للدفاع عن أراضيها وشعبها".

وأشار إلى أن بايدن تعهد بإنهاء الدعم العسكري الأمريكي للحملة العسكرية على اليمن.

وقال أحد مساعدي الكونغرس المطلعين على القضية: "يحاولون معرفة أين ترسم الخطوط الفاصلة بين الأسلحة الهجومية والأشياء الدفاعية".

وصعدت خلال الأيام الماضية جماعات أمريكية الضغط على الرئيس بايدن، لألغاء 28 صفقة سلاح إلى دول الخليج وبقيمة 36.5 مليار دولار.

جاء ذلك، في رسالة من 40 جماعة في الولايات المتحدة، وعدد كبير من الأفراد المؤثرين على الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي.

وبقيادة "وين ويذاوت وور" (نصر بدون حرب)، ومشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط والمركز للسياسة الدولية.

ورحب الرسالة، التي نشرتها مجلة "فورين بوليسي"، بقرار "بايدن" قطع الدعم العسكري الأمريكي للحرب التي تقودها المملكة في اليمن، وتجميد صفقات أسلحة معها.

واعتبرتها "تحولاً بـ180 درجة في العلاقات مع المملكة".

ورحب الجماعات التقدمية بكل هذا، لكنها ترى أنها "ليست كافية"، مطالبة بإلغاء عدد من صفقات السلاح تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات إلى المملكة والإمارات وبشكل دائم.

وقالت "كيت كيزر"، مديرية "نصر بلا حرب" التي وقعت على الرسالة: "من الناحية المبدئية تعتبر هذه الإدارة فرصة متميزة لإعادة التفكير بما هو مهم في مجال الأمن القومي في الشرق الأوسط وما بهم مصالح سكان المنطقة".

وجاء في الرسالة، أن "إلغاء وبشكل شامل عمليات نقل السلاح هي خطوة ضرورية باتجاه إنهاء دوامة

الحصانة التي ساهمت السياسة الأمريكية في خلقها.”.

”ولكنها لا تحتوي في ذاتها على السلام أو العدالة لليمنيين، وكذا عدد لا يحصى من المدنيين في المنطقة والذين عانوا من المك المفتوح الذي منحته الولايات المتحدة لهذه الدول.”.

ووفق المجلة، فإن التيار التقديمي الذي ساعد في وصول ”بايدن“ إلى البيت الأبيض، يحاول زيادة الضغوط على الإدارة الجديدة من أجل دعم أهداف عدة في السياسة الخارجية.

وبالتركيز على علاقات واشنطن مع المملكة والإمارات تحديداً.

وتظل العلاقة مع المملكة حساسة، فهناك سجل صارخ في حقوق الإنسان، بما في ذلك جريمة مقتل الصحفي جمال خاشقجي، وال الحرب في اليمن.

وسيكون المدى الذي سيرد فيه ”بايدن“ على هذه المطالب في النهاية، مقياساً للتأثير الذي يمارسه الجناح التقديمي عليه، وفق ”فورين بوليسي“.

تعليق السلاح

ينابير، علقت إدارة بايدن مؤقتاً مبيعات أسلحة للإمارات والمملكة، بما فيها مقاتلات ”إف-35“ التي تصنعها شركة ”لوكهيد مارتن“ للإمارات.

وأبقيت قيد المراجعة، مبيعات صواريخ وذخائر موجهة، للمملكة.

ولطالما أعربت الإمارات، التي تعد واحدة من أقرب حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط، عن تطلعها للحصول على مقاتلات ”إف-35“.